

ملف المناصرة

أبوبكر منصور محمد حمزة

Abubakr Mansour Abdela

في السجن تنفيذًا لحكم السودان

أبوبكر منصور محامٍ بقي في مدينته عندما وصلت الحرب إلى السودان عام 2023، يوزّع الأدوية ويقدّم الدعم القانوني لجيرانه. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025 صدر بحقه حكم بالإعدام شنقًا، وفي عام 2026 أيدت محكمة الاستئناف الحكم.

01
القضية في دقيقة

أبوبكر منصور محامٍ بقي في مدينته عندما وصلت الحرب إلى السودان عام 2023، يوزّع الأدوية ويقدّم الدعم القانوني لجيرانه. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2025 صدر بحقه حكم بالإعدام شنقًا، وفي عام 2026 أيدت محكمة الاستئناف الحكم.

الحالة**في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض**25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024**	الدولة**السودان**
الحكم**الإعدام شنقًا.**		
التهم**التعاون مع قوات الدعم السريع** جرائم ضد الدولة بموجب القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 إثارة الحرب ضد الدولة بموجب القانون الجنائي السوداني لسنة 1991		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن أبوبكر منصور محمد حمزة فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

اعتقال

اعتقاله من منزله في سنجة

اعتُقل من منزله في سنجة واحتُجز في سجن سنجة.

27 أبريل/نيسان 2025

إدانة

الإدانة الأولى والحكم

قضت محكمة سنجة العامة بسجن منصور عشرين عامًا وتغريمه عشرة ملايين جنيه سوداني. ورفض فريق الدفاع الحكم وتقدّم بطعن.

27 يوليو/تموز 2025

سياق

محكمة الاستئناف تسقط بعض التهم وتعيد القضية

أسقطت محكمة الاستئناف بعض التهم وأبقت على أخرى، وأوصت بعقوبة أشد، وأعادت القضية إلى محكمة الموضوع لسماع أدلة إضافية، وهو ما أدى إلى المحاكمة الثانية التي انتهت بحكم الإعدام.

أكتوبر/تشرين الأول 2025

ظروف الاحتجاز والصحة

احتجازه في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في سجن سنجة المكتظ

أفاد خبراء الأمم المتحدة بأنه محتجز في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في سجن سنجة، الذي أفادت التقارير بأنه مكتظ، وبأنه تعرّض وفق التقارير لسوء المعاملة وحُرم من الرعاية الطبية الملائمة.

1 أكتوبر/تشرين الأول 2025

سياق

اعتقال محامي الدفاع

اعتقلت السلطات أبوبكر الماحي، المحامي الموكَّل عن منصور، قبل أربعة أيام من موعد إعلان الحكم النهائي.

5 أكتوبر/تشرين الأول 2025

إدانة

الحكم بالإعدام شنقًا

قضت محكمة جنايات سنجة بإعدام منصور شنقًا بموجب المادتين 50 و51 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، دون تقديم أي تفسير علني للقرار. وكانت الجلسة قد قُدّمت من 9 أكتوبر/تشرين الأول إلى 5 أكتوبر/تشرين الأول دون إخطار الدفاع.

8 أكتوبر/تشرين الأول 2025

سياق

الإفراج عن محامي الدفاع عنه أبوبكر الماحي

احتُجز أبوبكر الماحي، رئيس فريق الدفاع عنه، لدى وحدة أمنية واستخباراتية مشتركة تُعرف باسم «الخلية الأمنية» في سنجة من 1 إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2025، ولم يتمكن خلال تلك الفترة من العمل على الدفاع أو التواصل مع موكله.

10 أكتوبر/تشرين الأول 2025

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

خبراء الأمم المتحدة يراسلون السودان بشأن الحكم بإعدامه

راسل خبراء الأمم المتحدة السودان بشأن الحكم بإعدامه.

24 ديسمبر/كانون الأول 2025

فعل آخر

السودان يرد على خبراء الأمم المتحدة

ردّت حكومة السودان على الرسالة التي وجّهها خبراء الأمم المتحدة في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025 بشأن الحكم بإعدامه واعتقال محامي الدفاع عنه.

أبريل/نيسان 2026

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف تؤيد حكم الإعدام

أيّدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام، ولا يزال في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في سجن سنجة.

يوليو/تموز 2026

الطعن: تأييد الحكم

تقارير عن تأييد المحكمة العليا حكم الإعدام

أفادت صحيفة العربي الجديد في 22 يوليو/تموز 2026 بأن المحكمة العليا أيدت حكم الإعدام الصادر بحقه، دون ذكر تاريخ القرار.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا. لا يزال أبوبكر منصور محكومًا بالإعدام بعد أن أيدت محكمة الاستئناف الحكم نحو أبريل/نيسان 2026، وأفادت صحيفة العربي الجديد في يوليو/تموز 2026 بأن المحكمة العليا أيدته أيضًا. ولم تُرصد أي تقارير عن تنفيذ الحكم أو العفو عنه أو الإفراج عنه. وتندرج قضيته ضمن قضايا عدة طالت محامين سودانيين منذ 2023، وقد ربطتها فرونت لاين ديفندرز بمقتل أعضاء هيئة محامي دارفور خميس أرباب وطارق حسن يعقوب الملك والصادق محمد أحمد هارون.

الخلفية والعمل

أبوبكر منصور محامٍ يقدّم المساعدة القانونية والتمثيل القانوني لأبناء مجتمعه في السودان منذ سنوات طويلة. واتسمت ممارسته بمعارضة قديمة للحركة الإسلامية، الشبكة السياسية الدينية التي سيطرت على جانب كبير من الحكم والأجهزة الأمنية في السودان من 1989 حتى ثورة 2019، والتي احتفظت بنفوذها داخل فصائل من الجيش.

وحين اندلع النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية في أبريل/نيسان 2023، اختار منصور البقاء في مدينته بدلًا من الفرار. وواصل عمله القانوني، ونظّم في الوقت نفسه دعمًا إنسانيًا. فوزّع أدوية مجانية حصل عليها من أحد أقاربه على أبناء المجتمع الذين فقدوا سبل الحصول على الرعاية الطبية مع انهيار المنظومة الصحية تحت وطأة الحرب.

وقد عارض منصور الحرب علنًا، ولم ينحز إلى أي من الطرفين المتحاربين. وتركّز عمله خلال النزاع على تقديم الإغاثة العاجلة والمشورة القانونية للمدنيين العالقين بين القوتين المسلحتين.

الإدانة الأولى

في 27 أبريل/نيسان 2025، أدانت محكمة سنجة العامة منصور وحكمت عليه بالسجن عشرين عامًا وغرامة قدرها عشرة ملايين جنيه سوداني. وتعلقت التهم بتعاون مزعوم مع قوات الدعم السريع. ورفض فريق دفاعه الإدانة وتقدّم باستئناف، محتجًا بأن الإجراءات لم ترقَ إلى المعايير الأساسية للإنصاف وبأن الأدلة المقدّمة لا تسند التهم. وفي 27 يوليو/تموز 2025 أسقطت محكمة الاستئناف بعض التهم وأبقت على أخرى، وأوصت بعقوبة أشد، وأعادت القضية إلى المحكمة لسماع أدلة إضافية.

حكم الإعدام

في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2025، حكمت محكمة جنايات سنجة على أبوبكر منصور بالإعدام شنقًا. وأدانته المحكمة بموجب المادتين 50 و51 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، اللتين تجرّمان الجرائم ضد الدولة وإثارة الحرب ضد الدولة. ولم تقدّم المحكمة أي تفسير علني لقرارها.

ووفقًا لمراقبين تابعوا الإجراءات، أثار الحكم مخاوف جدية بشأن نزاهة سير المحاكمة، وتقييم الأدلة، ومدى الالتزام بالمعايير السودانية والدولية للمحاكمة العادلة. ولم يبدُ أن الوقائع والشهادات المقدّمة خلال الجلسات تثبت ادعاءات التعاون المسلح مع قوات الدعم السريع.

وقبل أربعة أيام من إعلان الحكم، في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2025، قبضت السلطات على أبوبكر الماحي، المحامي الذي يمثّل منصور. وحرم القبض عليه منصور فعليًا من التمثيل القانوني في اللحظة التي كانت المحكمة تستعد فيها لإصدار حكمها النهائي. واحتُجز الماحي لدى «الخلية الأمنية» في سنجة حتى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

سياق القمع ضد المحامين

منذ اندلاع الحرب في أبريل/نيسان 2023، يواجه المحامون الحقوقيون في السودان استهدافًا منهجيًا من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية كلتيهما. فقد تعرّض محامون للاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والقتل. وقُتل أعضاء في هيئة محامي دارفور، منهم محمد أحمد كوديا وخميس أرباب وطارق حسن يعقوب الملك والصادق محمد أحمد هارون، في ظروف توحي بأنهم استُهدفوا بسبب عملهم القانوني والحقوقي.

ويبدو أن إدانة منصور والحكم عليه جزء من هذا النمط الأوسع من المضايقة القضائية واضطهاد العاملين في المجال القانوني الذين قدّموا المساعدة للمدنيين خلال الحرب أو الذين يُنظر إليهم بوصفهم معارضين سياسيًا لأحد الفصيلين المسلحين أو لكليهما.

الإجراءات القضائية والاستجابة الدولية

طعن فريق دفاع منصور في حكم الإعدام، مشككًا في سلامة الإجراءات في المحاكمة، وفي كفاية الأدلة وموثوقيتها، وفي تناسب العقوبة. ونحو أبريل/نيسان 2026 أيدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام، وفي يوليو/تموز 2026 أفادت صحيفة العربي الجديد بأن المحكمة العليا أيدت حكم الإعدام أيضًا، دون ذكر تاريخ القرار. ولا يزال محتجزًا في سجن سنجة محكومًا بالإعدام. وأدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية الحكم بوصفه انتقامًا ذا دوافع سياسية، ودعت إلى إلغاء الحكم والإفراج عن منصور.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/abubakr-mansour-abdela/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 25-11-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org